الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

رئاسة الجامعة

الديوان

خلية الإعلام والاتصال

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

RECTORAT

CABINET

CELLULE D'INFORMATION ET DE COMMUNICATION

أخبار التعليم العالي وولاية قالمة عبر الصحافة الوطنية

الخبر
EL KHABAR

فتح الترشيحات للمسابقات منتصف جانفي

الإفراج عن المشاريع المقبولة للدكتوراه

• المشاريع خضعت لخبرة الندوات الجهوية وتأشير وزارة التعليم العالي

● أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نهاية مرحلة مراقبة مشاريع البحث المخصصة هذه السنة للدكتوراه، حيث بدأت عملية الإعلان عن نتائج المراقبة التي خضعت لها المشاريع المودعة على أن يفتح باب الترشيحات للمسابقات منتصف جانفي.

حسب بيان لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي تسلمت "الخبر" نسخة منه، فإن مديرية التكوين في الدكتوراه تنهي للمعنيين أن دورة تقييم عروض مشاريع التكوين على مستوى الندوات الجهوية للجامعات انتهت وفقا للرزنامة المحددة من قبل الوزارة الوصية، حيث بدأت منذ يوم أمس عملية تبليغ نتائج مراقبة المطابقة عبر الأرضية الرقمية "بروغرس".

هذه النتائج التي جاءت بعد إخضاع مشاريع البحث في الفترة الممتدة من 3 إلى 7 جانفي 2022 لمراقبة مطابقة الملفات على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بعد أن سبق وتم إخضاعها لخبرة الندوات الجهوية، حيث سبق وراسلت وزارة التعليم العالي رؤسائها في 21 ديسمبر 2021 لتبليغ رؤساء الجامعات بخصوص عروض التكوين فيا بعد التدرج المتخصص، في إطار إعداد القرار المتضمن تأهيل مؤسسات التعليم العالي للتكوين لنيل شهادة ما بعد التدرج المتخصص، حيث كان المطلوب من المؤسسات الجامعية التابعة لمختلف الندوات التقدم بعروض التكوين فيما بعد التدرج المتخصص، وأرسلت هذه العروض إلى الندوات الجهوية لإخضاعها للخبرة بالنظر إلى الأهمية التي تكتسيها المشاريع الخاص بالدكتوراه هذه السنة التي من أهم شروطها أن تتماشى وتوجه الدولة. وحسب الوزارة دائما، فإنه بعد استكمال عملية الإفراج عن نتائج العملية ستنعقد الدورة السنوية العادية للجنة الوطنية للتأهيل وإعداد قرار التأهيل في 10 جانفي، على أن يتم بعدها وبالتحديد منتصف جانفي فتح الترشيحات للمعنيين بمسابقات الدكتوراه هذا الموسم، هذه المسابقات التي ستختلف هذه السنة عن باقي السنوات الماضية، حيث من المنتظر أن يعرف التكوين في الدكتوراه هذا العام إصلاحات جذرية، ليس فقط في طريقة إجراء مسابقة الالتحاق بهذا التكوين فيما بعد التدرج التي سوف تكون ذات بعد وطني، عكس ما كان الأمر عليه في السابق، ولكن في عروض التكوين نفسها التي سوف يخضع قبولها من عدمه إلى شروط جديدة، غير تلك التي تتعلق بالشروط الإدارية مثل وجود عدد كاف من الأساتذة المؤطرين وفي رتب معينة، حيث سيتم التركيز خاصة على جوهر المواضيع المقترحة للتكوين ومدى تماشيها مع الاستراتيجية الوطنية التي تسعى لجعل الجامعة والبحث العلمي في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو المشروع الذي أكد عليه رئيس الجمهورية في عدة مناسبات، وتقوم الوزارة الوصية بتنفيذه.

وتعتبر هذه الإصلاحات جذرية وعميقة، خاصة من حيث تطبيق روح هذا الإصلاحات والتي تهدف إلى جعل الجامعة مؤسسة منتجة سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

ويتوقف الأمر مع تأقلم فرق التكوين مع الإصلاحات الجديدة، وخاصة أن الأغلبية تعودت على تقديم عروض من خلال مشاريع بحث من دون السؤال عن الهدف من هذه البحوث وإمكانية الاستفادة منها، على أن يكون تأثير النهج الجديد الذي اتبعته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في أعلى شهادة جامعية خلال السنوات المقبلة، خاصة في التخلص من شكاوى حاملي هذه الشهادة دون الحصول على منصب شغل.

رشيدة دبوب

وزير التعليم العالي يرفع اللبس عن القضية ويؤكد

مشروع المدرسة العليا للفلاحة الصحراوية سيجسد في ورقلة قريبا

• أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الباقي بن زيان، أن مشروع إنشاء المدرسة العليا للفلاحة الصحراوية سيتم تجسيده في ولاية ورقلة مستقبلا لما تتوفر عليه الولاية من إمكانيات بفضل فرع العلوم الفلاحية بجامعة "قاصدي مرباح" الذي يمتلك خبرة وتجربة كبيرة ورائدة في مجال الزراعة الصحراوية. وجاءت مستجدات هذا الملف في رسالة صادرة عن رئيس ديوان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ردا على انشغال رفعه النائب البرلماني عن ولاية ورقلة، صالحي عبد الرحمان، بخصوص مصير المدرسة العليا للفلاحة الصحراوية.

أوضحت مراسلة تحمل رقم 154، أن اقتراح إنشاء مدرستين عليين للزراعة الصحراوية جاء طبقا لتوجيهات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، وقد نصبت لهذا الغرض لجنة مشتركة بين وزارتي الفلاحة والتنمية الريفية والتعليم العالي والبحث العلمي، والتي درست إمكانية إنشاء هاتين المدرستين على مستوى خمس ولايات بالجنوب، وذلك بالاعتماد على الإمكانيات المادية واللوجيستية والبيداغوجية في هذا التخصص، والتركيز على ضمان تكوين نوعي يستجيب لتحديات تنمية النشاطات الفلاحية الصحراوية. وبحسب الوثيقة ذاتها، فإن مشروع مدرسة عليا للفلاحة الصحراوية يتم إنشاؤه بولاية ورقلة قريبا، لاسيما أن فرع العلوم الفلاحية بجامعة "قاصدي مرباح" يمتلك خبرة وتجربة كبيرة ورائدة في مجال الزراعة الصحراوية، ما سيدعم هذه الشعبة بالولاية. ومعلوم أن هذا المشروع أثار الكثير من اللغط عقب الأنباء التي تم الترويج لها حول إقدام السلطات العليا على إلغاء المشروع، الأمر الذي خلف ردود فعل غاضبة ومستنكرة، خاصة أن المشروع ذاته قد أعد له في وقت سابق ملف كامل مستوف كل الشروط التي تسمح بتنفيذه.

موسى بقي

لإقرار ذلك في المراسيم التنفيذية

تنسيقية حاملي الماجستير والدكتوراه كلاسيك مع التوظيف المباشر

• رفعت التنسيقية الوطنية لحاملي شهادتي الماجستير والدكتور "كلاسيك" - قيد التأسيس -، مطلبا إلى ديوان وزير التعليم العالي والمصالح الوصية المسؤولة، دعت فيه إلى تطبيق محتوى المرسوم التنفيذي 98/254، والملزم بتوظيف حملة مثل هذه الشهادات بشكل "مباشر"، في مناصب بالجامعات الجزائرية. المنسق الوطني، مراد بادي، أضاف بالتوضيح من خلال نص المراسلة، المرفقة بقائمة توقيعات لنحو 700 حامل لشهادتي الماجستير والدكتور، وفق النظام القديم، أنهم يتمنون من وزارة التعليم العالي أن تستعجل تطبيق محتوى المرسوم التنفيذي 254 الصادر في شهر أوت من العام 1998، والساري العمل به إلى يومنا، بالأخص في مواده 2 و3 و15، والتي تقتضي "فتح مناصب مباشرة لهذا النوع من الشهادات، وفصل بأن المادة 2 من المرسوم تنص صراحة على أن التكوين العلمي العالي يرمي إلى "التكوين لمهن التعليم والتكوين العاليين، والبحث والخبرة والتأطير عالي المستوى"، كما أن المادة 3 منه نصت وحددت "أن التكوين ما بعد التدرج المتخصص يساهم في التكوين المتواصل"، ويهدف إلى "تكملة وتحيين" التكوين الأولي باختصاصات قصد تحسين مؤهلات المترشح، في إطار مطابقة التكوين مع "الشغل". وأضاف مراد بادي أن المادة 15 من المرسوم نفسه وضعت النقاط على الحروف، وفصلت بأن "مناصب شهادة الماجستير هي مناصب مالية، وليست مناصب بيداغوجية فحسب"، على عكس ما هو عليه الواقع مع نظام "أل أم دي"، وينبغي أن "تكون الاختصاصات المفتوحة للتكوين في الدكتوراه متطابقة، نوعا وكما، مع الحاجات إلى الأساتذة الجامعيين والباحثين في كل فرع أو شعبة فرعية".

ب. رحيم

2022/01/09. ع:10122

النصر

الجريمة البيئية هي الثانية من نوعها بالمنطقة

مجهولون يقطعون أشجار الزينة بقالمة

تفاجأ يوم الجمعة، سكان بلدية لخزارة في ولاية قالمة، بإقدام مجهولين للمرة الثانية في ظرف أقل من شهر واحد، على ارتكاب جريمة شنيعة في حق البيئة والطبيعة، بقطع تسعة أشجار كاملة للزينة، من نوع «فيكيس» تم غرسها الأسبوع الماضي، بين أعمدة الإنارة العمومية، لتعويض الأشجار التي تم قطعها مطلع شهر ديسمبر الماضي بمدخل مدينة لخزارة مقر عاصمة الدائرة الواقعة على مسافة نحو 17 كلم من مقر عاصمة الولاية.

الجريمة التي وصفها المواطنون ورواد مواقع التواصل الاجتماعي بالبشعة، تم ارتكابها في ساعات متأخرة من الليل، بعدما استغلوا قلّة الحركة ومكوث المواطنين في بيوتهم بسبب الاضطرابات الجوية التي شهدتها المنطقة وبرودة الطقس، ليلة الجمعة، للقيام بهذا العمل الشنيع وقطع عدد من أشجار الزينة بعد أيام قليلة فقط من غرسها بين أعمدة الإنارة العمومية، لتزيين الجزء الإسمنتي الفاصل بين جزئي الطريق المزدوج بمدخل مدينة لخزارة، وذلك لتعويض الأشجار المقطوعة مطلع الشهر الماضي. وفور اكتشاف مخلفات هذه الجريمة، سارع المواطنون لتداول صوّر الأشجار المقطوعة على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، والتعبير عن سخطهم وتذمرهم من مقترفيها أو من يقف خلفهم، خاصة وأن المعاينة الميدانية لبقايا جذوع الأشجار الصغيرة المقطوعة، تؤكد أن هذه الجريمة قد تم التخطيط لتنفيذها بإحكام، وتنفيذها بسرعة مستعملين منشار آلي، في اعتدائهم الصارخ على البيئة والطبيعة للمرة الثانية.

وتساءل المواطنون عن الأسباب والخلفيات التي دفعت بمرتكب أو مرتكبي هذه الجريمة على قطع الأشجار بهاته الطريقة التي وصفوها بالوحشية، مطالبين في ذات السياق من المصالح الأمنية ضرورة التكثيف من الأبحاث والتحريات لكشف هوية المعتدين على تلك الأشجار وإحالتهم على العدالة، وكشف الأسباب التي دفعتهم لارتكاب جرمهم هذا أمام الرأي العام، في وقت باشرت مصالح أمن دائرة الخزارة، وفور معاينتها لأثار جريمة قطع أشجار «الفيكيس» تحرياتها وتحقيقاتها المعمّقة لكشف هوية الفاعل أو الفاعلين، قصد توقيفهم. فيما ذكرت مصادرنا بأن بلدية لخزارة تكون قد تقدمت بشكوى رسمية ضد مجهول والتمست فتح تحقيق لتوقيف مقترفي هذه الجريمة، التي تندرج ضمن الأعمال التخريبية للممتلكات العمومية.

■ نادية طلحي

2022/01/09. ع:6993

إيدوني نيوز

نظمته كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

"المقاربة التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر" محور ملتقى بجامعة عنابة

احتضنت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة باجي مختار عنابة، ملتقى وطنيًا حول «المقاربة التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر. وأكد رئيس الملتقى الدكتور «سعد الله عمار» أن الموضوع يتماشى مع الإصلاحات القانونية والتشريعية التي تبنتها الحكومة الجزائرية في هذا المجال على غرار إقرار دستور التعددية السياسية سنة 1989، سن قانون البلدية 08/90 والولاية 09/90، إصلاح نظام الإدارة المحلية سنة 2011، إقرار القانون 07/12 المتعلق بالولاية كجماعة محلية مساهمة في التنمية المحلية، إرساء المقاربة الجديدة للديمقراطية التشاركية ضمن دستور 2016، كما يتماشى مع الجهود الأخرى العملية كإنشاء الصندوق المشترك لدعم الجماعات الإقليمية، إصلاح الجباية والمالية المحلية، تنصيب المرصد الوطني للمرفق العام، إطلاق برنامج (Capdel) لدعم التنمية المحلية المستدامة، تبني مشاريع الرقمنة والإدارة والحكومة الالكترونية». جدير بالذكر أن الملتقى جرى عن بعد باستخدام تقنية (Google Meet) بمشاركة (52) أستاذا وباحثا يمثلون (20) جامعة هي: سوق أهراس، عنابة، سيدي بلعباس، سكيكدة، قالمة، الطارف، قسنطينة 02، سطيف 01، معسكر، باتنة 01، البليدة 02، الجزائر 03، ورقلة، جيجل، مستغانم، غرداية، تلمسان، المركز الجامعي غليزان، المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان، المدرسة العليا لعلوم التسيير عنابة.

شهرزاد دراجي

يعود بطبعته السابعة

المهرجان الوطني الجامعي للفيلم القصير عن بعد

نظمت، مديرية الخدمات الجامعية «باتنة بوعقال»، الطبعة السابعة من المهرجان الوطني الجامعي للفيلم القصير عن بعدالموجه لفائدة الطلبة المبدعين في مجال السينما من خلال إنتاج الأفلام القصيرة والذي سيقام أيام 09 الى 12 فيفري من هذا العام.

■ م. أية

احتوت هذه الفعالية على شروط منها أن يطرح الفيلم موضوعا اجتماعيا ذا أهمية يحمل فكرة إبداعية جديدة ذات قيمة أو مطورة عن فكرة سابقة كذلك يجب أن يكون في الفيلم ما يجعله يستحوذ على اهتمام المشاهد على التفكير في اتخاذ إجراءات تساعد في حل المشاكل المطروحة فيه أو التجاوب الإيجابي في الإشكالية التي يطرحها كذا ان يعرض المشارك الحقائق بحيادية تامة دون إبداء رأيه الشخصي مع ملائمة المعلومات الواردة في الفيلم القصير مع الواقع دون تشويه أو مبالغة.

إضافة ان لا يكون في صور الفيلم او صوتياته ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية والآداب العامةولا يمس بالأشخاص والمؤسسات بأي شكل من الأشكال، كما لا تزيد مدة الفيلم عن خمسة عشر دقيقة ويشترط أن لا يكون الفيلم قد تم تتويجه في أحد المهرجانات السابقة.

علاوة على ذلك يجب ن يكون أغلب المشاركين في اعداد الفيلم والممثلين المساهمين في انتاجه من الطلبة والطالبات وتحت اشراف تقنيين او أساتذة باحثين في هذا المجال من الجامعة او مصالح الإقامة الجامعية التابعة لمديريات الخدمات الجامعية عبر الوطن.

وأخيرا يجب أن تكون نسخ الأفلام صالحة للعرض وعلى كل مشارك أن يرفع نسخة من الفيلم على الرابط الموجود على الموقع الرسمي لمديرية الخدمات الجامعية باتنة بوعقال مع ارسال ملصقة الفيلم وصورا عن مراحل وكواليس تصوير الفيلم بهدف اعداد دليل المهرجان مع كل المعلومات التي تعني بسيرة صناع الفيلم، ولتذكير ان جميع الأفلام التي يتم إيداعها لدى الهيئة المنظمة لا ترد الى أصحابها ويمكن نشرها على الموقع الخاص بالمهرجان.

وفي سياق آخر يجب على المشاركين ملئاستمارة المشاركة وارسالها عبر البريد الالكتروني fnucmbb@gmail.com فقط وان الاستمارات المرسلة عبر» الفايسبوك» لا تؤخذ بعين الاعتبار.

سيتم استلام الاستمارات المشاركة وإيداع الأفلامحسب الرزنامة التالية أخر اجل للإرسالالاستمارة وإيداع الأفلامالمشاركة سيكون يوم 16 جانفي على الساعة 16:00 زوالا، عمل لجنة انتقاء الأفلام من 23 إلى 27 من الشهر الجاري اما اعلان قائمة الأفلام المؤهلة سيكون ابتداء من 28 جانفي.

و تجدر الإشارة بأنه سيتم تأهيل عشرين فيلما للتنافس على جوائز المهرجان، 12 فيلما على جوائز المهرجان و التي سيتم اختيارها وفق معايير تقييم معينة تحددها لجنة التحكيم و08 أفلام على جائزة الجمهور و التي سيتم التصويت لهم الكترونيا على الصفحة الرسمية للمهرجان festival.N.U.courtmetrage ، إما الأفلام المتوجة يمكن المشاركة بها في مهرجانات وطنية أو دولية إذا اتيحت الفرصة لذلك.

2022/01/09. ع:2783

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

ملتقى جهوي حول الخدمات الجامعية بقسنطينة

الرقمنة لتعزيز شفافية التسيير وترشيد النفقات

أوصى المشاركون في فعاليات الملتقى الجهوي المخصص للتنسيق بين هياكل مديريات الخدمات الجامعية بقسنطينة، أوصوا بالعمل على تعزيز شفافية التسيير وترشيد النفقات في الشق الخدماتي، من خلال اعتماد الإحصاء والرقمنة على مستوى مديريات الخدمات الجامعية، لضبط مشاكل الإيواء، والنقل، والإطعام، والمنحة، وغيرها من الخدمات، في سبيل خدمة الطالب، وتحسين ظروفه بالإقامات الجامعية.

شبيلة. ح

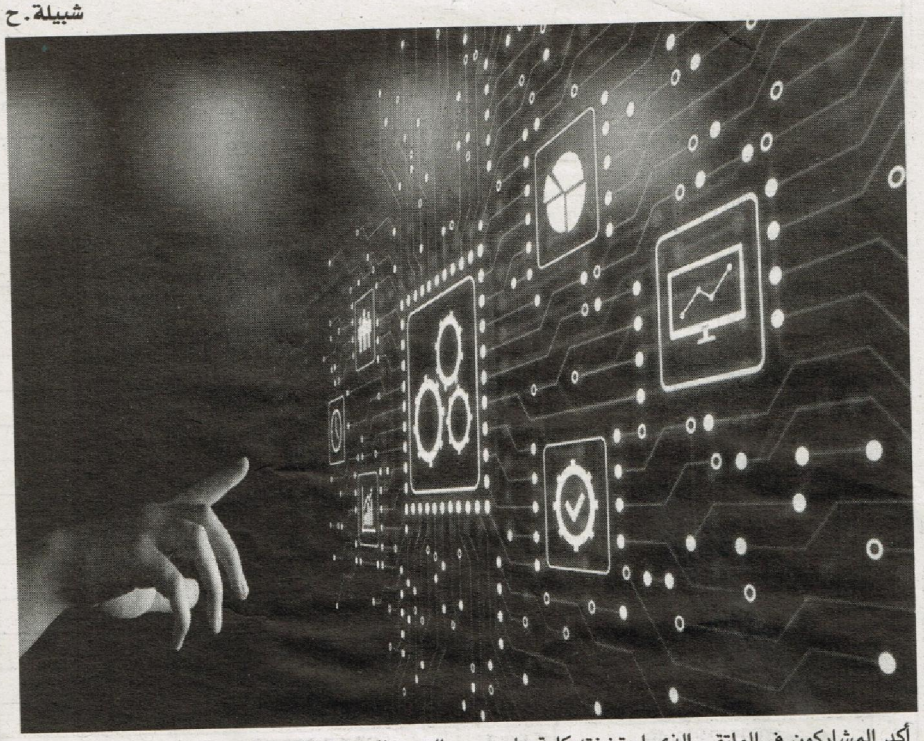

أكد المشاركون في الملتقى الذي احتضنته كلية علوم الإعلام والاتصال بجامعة صالح بوبنيدر 3 خلال نهاية الأسبوع الفارط بحضور 150 مشارك من عدة جامعات بالولايات الشرقية، أكدوا على ضرورة التوجه إلى رقمنة الشق الخدماتي، قصد تحسين الخدمات المقدمة، والحفاظ على المال العام، وترشيد النفقات والشفافية في التسيير، خاصة بعد النقائص المسجلة في هذا الشق، وهي الخطوة التي تسعى من خلالها الوزارة الوصية، حسب تأكيد المفتش المركزي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مصطفى تبيب، إلى إنهاء معاناة المقيم الجامعي من جهة، وربح الوقت وتخفيف التكاليف من جهة أخرى. وأضاف السيد تبيب أن إصلاح قطاع الخدمات الجامعية أمر ضروري، خاصة أنه ظل يعاني منذ سنوات طويلة، من عدة مشاكل لم تحل إلى اليوم، وهو ما جعل الوزارة الوصية تبحث عن الروح لتجديد الخدمات الجامعية وعصرنتها وترقيتها أكثر. والطريق الأنجع - حسبه - هو الاعتماد على الرقمنة كعامل مهم وأساس في تطوير هذا القطاع، معتبرا الاعتماد على التكنولوجيا سيأتي بنتائج إيجابية تكون في مستوى تطلعات الطالب الجزائري، مضيفا أن التوجه إلى رقمنة الشق الخدماتي، سيهدف، لا محالة، إلى تحسين الخدمات المقدمة، فضلا عن مساعدته في ضبط مشاكل الطلبة، والعمل على حصر انشغالاتهم والتكفل بها بالشكل الأمثل وفي أسرع وقت ممكن.

واعتبر المتحدث أن عالم الرقمنة يسمح بوضع الجامعات ضمن نظام بروغراس، على وجه الخصوص، إلى جانب الدروس وإدارة مشاريع البحث، مع إطلاق بوابة للأخلاقيات الجامعية لتحسين صورة الجامعة وترقية السلوكات الجامعية الأصيلة. ويُعتبر ذلك خطوة كبيرة في مسار إصلاح القطاع، مطالبا مديري الخدمات الجامعية بتطبيق كل التوصيات المنبثقة عن الملتقى، خاصة بعدما تم عرض العديد من التجارب النموذجية بالعديد من الإقامات الجامعية، التي تعد ناجحة في مجال الإطعام والنقل وغيرها.

ومن جهة أخرى، كشف المفتش المركزي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عن إطلاق مسابقة وطنية لأحسن إقامة جامعية لخلق روح التنافسية، سيتم الإعلان عنها بمناسبة إحياء يوم الطالب المصادف لـ 19 مارس 2022.

2022/01/09. ع:7609

آخر ساعة
Akher Saa

بسبب تجاوزات في التوظيف بمديرية الخدمات الجامعية عنابة وسط

نقابات التعليم العالي تطالب بإيفاد لجنة تحقيق وزارية

طالبت نقابات قطاع التعليم العالي بعنابة من الوزارة الوصية والديوان الوطني للخدمات الجامعية بإيفاد لجان تحقيق للوقوف على التجاوزات التي تحدث بالقطاع وبالأخص على مستوى مديرية الخدمات الجامعية عنابة وسط بخصوص عمليات التوظيف.

■ حورية فارح

التي تتم بطرق ملتوية وتلاعبات الإدارية وكذا بخصوص المسار المهني والصيغة القانونية لمنح المناصب النوعية والتسييرية به وهذا بحسب البيان المشترك رقم 1 للنقابات على غرار النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي التعليم العالي السنابس والتنسيقية الولائية للاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA واتحادية ولاية عنابة للنقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الوظيفة العمومية السناباس لمستخدمي الوظيفة العمومية السناباس وبحسب البيان فإن سياسة التوظيف و المناصب يثبت الفشل الفعلي لرئيسة قسم الموارد البشرية لمديرية الخدمات الجامعية عنابة وسط ومن خلال البيان تطالب النقابات بالإجماع دون تحفظ إنهاء مهامها وإقالتها وفي حالة عزوف الإدارة على المطالب فقد هددت النقابات باللجوء إلى وقفة احتجاجية سيتم الإعلان عنها في الوقت المناسب وفي ذات السياق فقد سجلت النقابات عدة تجاوزات وكوارث تسييرية إدارية لا تحصى ولا تعد على مستوى قسم الموارد البشرية منذ عقود من الزمن في جانب انتهاج سياسة المحاباة في التوظيف والترقية ومنح المناصب النوعية وإعتماد منهج اللامبلاة والتهميش والتحويلات العشوائية لكل موظف أو عامل يتسنى له الإستفسار على سيرته المهنية حيت رفعت في عدة تقارير وبيانات سابقة للوزارة الوصية وديوانها في هذا الشأن لكن لا إجابة لحد الساعة بحسب محتوى البيان وكما عهدت إدارة مديرية الخدمات الجامعية عنابة وسط بتطبيق أسلوب اللامبلاة والتهميش والمحاباة في التوظيف والترقية ومنع المناصب النوعية وتنصيب بعض الجهات المقربة في مناصب تسييرية وزرع الفتنة في أوساط العمال وممثليهم بغية التفرقة بين العمال وبين مختلف التنظيمات النقابية التي تعمل على الدفاع عن حقوق العمال المهنية والاجتماعية وغيرها من أساليب وممارسات أخرى التي تمارسها الإدارة دون حسبان التوصيات والتعليمات الرئاسية والوزارة الوصية وديوانها التي تقتضي بضرورة فتح باب الحوار مع كافة الشركاء الاجتماعيين دون تمييز أو تغيير وضربها عرض الحائط مما زاد الطين بلة وقد جاء هذا البيان نظرا للأوضاع الكارثية التي ألت إليها مديرية الخدمات الجامعية عنابة وسط جراء سياسة العمل الفاشلة التي ينتهجها مديرها الولائي وبالأخص بعد اللقاء السابق بتاريخ 27 ديسمبر 2021 الذي جمع بالنقابات المعتمدة بالقطاع وهذا على خلفية عرقلة الإدارة وتطبيق سياسة تضييق العمل النقابي وعرقلة مختلف أنشطة الفروع النقابية في كل الإقامات الجامعية وبالإضافة إلى الشكاوي المتعددة المحررة من طرف عمال القطاع مديرية الخدمات الجامعية عنابة وسط والتي خلالها دقت النقابات ناقوس الخطر بسبب التدهور الإداري الحاصل وكما أن العمال يعانون في صمت دون توفير أدنى شروط العمل كذلك تأخر صب مستحقاتهم المالية لسنوات دون توضيح رسمي صادر من طرف الإدارة الوصية بعد التشاور ما بين النقابات فإنها تناشد السلطات العليا بالتدخل العاجل ووضع حد للتجاوزات الحاصلة بالقطاع وإيجاد حلول جذرية لكي لا تؤول الأمور إلى مالا يحمد عقباه وتطالب من الوزارة إيفاد لجنة تحقيق للوقوف على التجاوزات.

تحت إشراف مستشار رئيس الجمهورية وأساتذة

يوم دراسي حول محو الأمية في ضوء التعليم الإلكتروني بجامعة باتنة 02

أحيت، أمس جامعة باتنة 02 الشهيد مصطفى بن بولعيد بالتنسيق مع جمعية إقرأ لمحو الأمية وتعليم الكبار بباتنة، مناسبة اليوم العربي لمحو الأمية، وقد أشرف على إحياء المناسبة مستشار رئيس الجمهورية المكلف بالحركة الجمعوية والجالية الوطنية بالخارج نزيه برمضان ووالي ولاية باتنة..

■ شوشان ح

أين تم تنظيم يوم دراسي حول "محو الأمية في ضوء التعليم الإلكتروني" وذلك تحت شعار محو الأمية بالتكنولوجيا الرقمية والمشاركة في التنمية الوطنية، وحسب القائمين على هذا اللقاء العلمي البيداغوجي، فإنه يهدف إلى تعريف ومناقشة السبل الأمثل التي من شأنها إيصال المعلومات والمعارف إلى المتعلمين وكذا تثمين استعمال التكنولوجيا الحديثة في عملية التعليم الموجهة لفئة كبار السن والأميين.

مدير جامعة باتنة 02 حسان صمادي، أكد أن الغرض من تنظيم التظاهرة العلمية هذه هو تبني استراتيجية وطنية فعالة تساهم بشكل قوي في تقليص نسبة الأمية، التي يستوجب أن تواكب التطور الحاصل في التعليم الالكتروني، مضيفا أن الجامعة ستسير في هذا المسعى، من خلال تقديم كل خبراتها وتسخير إطاراتها للحد من الأمية وانتشارها وخلق أرضيات معرفية لإتمام العملية التعليمية الكلاسيكية بتأمين وتوفير إمكانات وأدوات تكنولوجيا المعلومات في سبيل سد الفجوة الأمية، وذلك انطلاقا من خطة وطنية يسعى اليوم الدراسي إلى وضع دعاماتها وأسسها على أن تعمم وطنيا، والتي ترتكز على دور التكنولوجيا في تطوير ودعم كافة عناصر العملية التعليمية والسعي إلى تفعيل وتعزيز الاستخدامات المناسبة للتكنولوجيات التعليمية التي تخدم كافة فئات المجتمع وعبر كافة مراحل التعليم، سيما بالنسبة لكبار السن والمرأة والشرائح المتسربة من التعليم. هذا جدير بالذكر أن اليوم الدراسي قد شهد عدة مداخلات من إلقاء أساتذة جامعيين من جامعتي باتنة 1 و2 تناولوا من خلالها عدة محاور تتعلق بالخصوصيات البيداغوجية لتعليم الكبار من الدرس الحضوري إلى الافتراضي، تجارب وتطبيقات التعليم الإلكتروني ودورها في تعليم الكبار وكذا كيفية توظيف التكنولوجيا الرقمية في هذا المجال، قبل أن يتفق المشاركون على جملة توصيات ينتظر أخذها بعين الاعتبار لإعطاء بعد علمي يتماشى وبالتكنولوجيا الحديثة بخصوص تعليم الكبار الذي لا يقل أهمية عن التعليم العادي عبر المؤسسات التعليمية، الجامعات والمعاهد.

2022/01/09. ع:6494

L'EST RÉPUBLICAIN

GUELMA

La wali à l'écoute des citoyens

Au moins une journée sur les cinq ouvrables, la wali de Guelma ouvre les portes de son cabinet aux citoyens pour s'imprégner de leurs préoccupations et écouter, le cas échéant, leurs requêtes.

■ Hamid Fraga

La rencontre est organisée de façon à permettre aux plaignants d'expliquer dans les détails l'objet de leur démarche. Souvent reçus par groupe de deux ou trois citoyens ou citoyennes à la fois ou individuellement quand la nature de la plainte ou de la requête l'exige, les personnes qui se relayent dans le salon meublé réservé à cet effet, confient leurs problèmes à la première responsable de la wilaya qui en prend bonne note en promettant d'y trouver la solution la mieux adaptée dans le cadre bien évidemment de ce qui est permis par la loi. Généralement, il s'agit de cas qui n'ont pas trouvé une oreille attentive à leurs réclamations au niveau des instances subalternes, soit au niveau de la commune, de la daïra ou de n'importe autre administration malgré les recommandations du président de la République qui ne cesse d'appeler les services publics à un traitement rapide et adéquat des dossiers présentés par les citoyens concernant leurs droits.

D'où d'ailleurs le lancement de la plate-forme numérique « nichki « par l'intermédiaire de laquelle le citoyen peut directement s'adresser à la présidence s'il ne trouve pas d'écho à sa réclamation au niveau local. Quelques citoyens que nous avons interrogés, un jour de visite au sortir de leur rencontre avec la cheffe de l'exécutif, ont été unanimes à reconnaître qu'ils ont été mis parfaitement à l'aise au cours de cours de l'exposé de leurs problèmes. Soit dit sans la moindre complaisance dans notre façon de voir les choses !

09/01/2022. N° 6652